A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/CONF.171/PC/L.7
18 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي
للسكان والتنمية
الدورة الثالثة
٤-٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤
البند ٦ من جدول الأعمال

مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

التكنولوجيا والبحث والتطوير

(الفصل الثاني عشر من مشروع برنامج عمل المؤتمر)

نص مقدم من نائب الرئيس، السيد ليونيل هيرست (انتيغوا وبربودا) (الفريق العامل الأول) على أساس المفاوضات التي أجريت بشأن الوثيقة
A/CONF.171/PC/5

190494 190494 94-18415

الفصل الثاني عشر

التكنولوجيا والبحث والتطوير

ألف - جمع البيانات الأساسية وتحليلها ونشرها

أساس العمل

١٢-١ تمثل البيانات السليمة الموثوق بها التي تجمع في الوقت المناسب والتي لها صلة ثقافية بالموضوع والمتماثلة دوليا أساس رسم السياسة ووضع البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وفي حين أن توافر البيانات السكانية وغيرها من البيانات الإنمائية شهد تحسنا ملحوظا إثر التقدم الكبير الذي تحقق خلال العقدين الماضيين في تكنولوجيا جمع البيانات وتحليلها، لا تزال هناك ثغرات فيما يتعلق بنوعية وشمول المعلومات الأساسية، بما في ذلك البيانات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات، وكذلك فيما يتصل باستمرارية مجموعات البيانات زمنيا. ولا يزال تقسيم البيانات حسب الجنسين والعرق غير كاف في العديد من المجالات، وهو تقسيم ضروري لتعزيز ورصد حساسية السياسات والبرامج الإنمائية، كما أن قياس الهجرة، ولا سيما على الصعيدين الإقليمي والدولي من أقل المجالات صحة وتغطية. وينبغي، من حيث المبدأ، أن يكون الأفراد والمنظمات والبلدان النامية قادرين على الوصول، دون تكلفة، الى البيانات والاستنتاجات التي أفضت اليها البحوث التي أجريت في تلك البلدان، بما في ذلك البيانات والاستنتاجات التي واصلتها بلدان أخرى أو وكالات دولية.

الأهداف

١٢-٢ تتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) وضع أساس وقائعي لفهم وتوقع علاقات الترابط بين المتغيرات السكانية والاجتماعية - الاقتصادية بما في ذلك المتغيرات البيئية ولتحسين وضع البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على البحث عن معلومات جديدة وتلبية احتياجات جمع البيانات الأساسية وتحليلها ونشرها، مع إيلاء اهتمام خاص للمعلومات المصنفة حسب العمر والجنس والعرق والوحدات الجغرافية المختلفة، وذلك من أجل استخدام الاستنتاجات في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(ج) تأمين الالتزام السياسي بالحاجة الى جمع البيانات بصورة منتظمة وفهمها وتحليلها ونشرها واستخدامها استخداما كاملا.

الإجراءات

١٢-٣ ينبغي لحكومات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، أن تقوم، بمساعدة مناسبة من خلال التعاون الثنائي والمنظمات الدولية، وعند الاقتضاء من خلال التعاون الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي، بتعزيز قدرتها الوطنية على الاضطلاع ببرامج مستمرة وشاملة لجمع البيانات السكانية والإنمائية وتحليلها ونشرها واستخدامها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لرصد الاتجاهات السكانية وإعداد الإسقاطات الديمغرافية ورصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف الصحة والتثقيف والمساواة بين الجنسين والأعراق، وسهولة الوصول الى الخدمات ونوعية الرعاية، على نحو ما هو مبين في برنامج العمل.

١٢-٤ وينبغي لبرامج جمع البيانات السكانية وما يتصل بها من بيانات إنمائية وتجهيزها وتحليلها ونشرها في الوقت المناسب واستخدامها أن تتضمن تجزئة، تشمل تجزئة للجنسين، وتغطية وعرضا بما يتفق مع احتياجات التنفيذ الفعال للبرامج السكانية والإنمائية. وينبغي تعزيز التفاعل بين مستعملي ومقدمي البيانات ليتمكن مقدمو البيانات من تحسين استجابتهم لاحتياجات المستعملين. وينبغي أن تصمم البحوث مع مراعاة المعايير القانونية والأخلاقية، وأن يتم الاضطلاع بها بالتشاور مع المجتمعات والمؤسسات المحلية وشراكتها ومشاركتها النشطة، كما ينبغي أن يتاح الوصول الى الاستنتاجات التي تتمخض عن ذلك وتوفيرها لمقرري السياسات وصانعي القرارات والمخططين ومديري البرامج لاستعمالها في الوقت المناسب. وينبغي كفالة التماثل في جميع برامج البحث وجمع البيانات.

١٢-٥ وينبغي لجميع البلدان أن تنشئ قواعد بيانات موثوقة، كمية ونوعية، تجمع بين قضايا السكان والتعليم والصحة والفقر ورفاه الأسرة والبيئة والتنمية وتوفر معلومات مجزأة على مستويات مناسبة ومستصوبة، وأن تحتفظ بها لتلبية احتياجات البحث فضلا عن احتياجات وضع السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم وقياس نوعية الرعاية وسهولة الوصول اليها عن طريق استحداث مؤشرات مناسبة.

١٢-٥ (مكرر) وينبغي أن تقام شبكات للمعلومات الديمغرافية والاقتصادية - الاجتماعية وغيرها من الشبكات ذات الصلة، أو تعزيزها، عند الاقتضاء، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية لتيسير رصد تنفيذ برامج العمل والأنشطة الخاصة بالسكان والبيئة والتنمية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٦-١٢ وينبغي لجميع أنشطة جمع البيانات وتحليلها أن تراعي الحاجة الى تقسيم البيانات حسب الجنسين، وتحسين معرفة مركز ودور كل منهما في العمليات الاجتماعية والديمغرافية. وبغية تقديم صورة أدق عن إسهام المرأة الحالي والممكن في التنمية الاقتصادية، ينبغي أن يحدد جمع البيانات بصورة أكثر دقة طبيعة المركز الاجتماعي والوظيفي للمرأة لجعله أساسا للقرارات المتصلة بالسياسات والبرامج فيما يتعلق بتحسين دخل المرأة. وينبغي لهذه البيانات أن تتناول، في جملة أمور، الأنشطة الاقتصادية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها المرأة في الأسرة وفي القطاع غير الرسمي.

٦-١٢ مكرر(أ) وينبغي أن يتم وضع برامج تدريبية في مجال الإحصاءات والديمغرافيا والدراسات السكانية والإنمائية وتنفيذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، ولا سيما في البلدان النامية، مع زيادة الدعم التقني والمالي عن طريق التعاون الدولي وزيادة الموارد الوطنية.

٦-١٢ مكرر(ب) وينبغي أن تقوم جميع البلدان، بدعم من المنظمات المناسبة، بتعزيز جمع البيانات الديمغرافية وتحليلها، بما في ذلك بيانات الهجرة الدولية، وذلك من أجل فهم تلك الظاهرة على نحو أفضل ومن ثم دعم صياغة سياسات وطنية ودولية للهجرة.

باء - بحوث الصحة الجنسية والتناسلية

أساس العمل

٧-١٢ كانت البحوث، ولا سيما البحوث الطبية الحيوية عاملا حاسما في تمكين عدد متزايد من الأشخاص من الحصول على مجموعة أكبر من الوسائل العصرية المأمونة لـ [تنظيم الخصوبة]. بيد أن جميع الأشخاص لا يجدون وسيلة [لتنظيم الأسرة] تناسبهم، ومجموعة الخيارات المتاحة للرجال أضيق مما هو متاح للنساء، كما أن تزايد انتشار الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، يدعو الى تكثيف الاستثمارات في وسائل جديدة للوقاية والتشخيص والعلاج. ورغم التخفيض كثيرا من تمويل بحوث [الصحة الجنسية والتناسلية] فإن احتمالات استحداث وإدخال أساليب ومنتجات [لمنع الحمل وتنظيم الخصوبة] هي احتمالات مبشرة بالخير. وسيزيد تحسين التعاون وتنسيق الأنشطة دوليا من الفعالية من حيث التكلفة. ولكن تلزم زيادة كبيرة في الدعم من الحكومات والصناعة ليمكن الاستفادة من عدد من الأساليب الجديدة والمأمونة الممكنة، وبخاصة [الوسائل العازلة]. وينبغي لهذه البحوث أن تهتدي في جميع مراحلها بمناظير الجنسين، ولا سيما النساء، واحتياجات المستعملين وأن تجري بشكل يحترم تماما المعايير الأخلاقية والطبية والعلمية المقبولة دوليا في ميدان البحوث الطبية الحيوية.

الأهداف

٨-١٢ تتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) الإسهام في فهم العوامل التي تؤثر في تحقيق صحة جنسية وتناسلية للجميع وتوسيع الخيارات فيما يتعلق بالإنجاب؛

(ب) كفالة أمان [وسائل تنظيم الخصوبة] ونوعيتها ونواحيها الصحية في المراحل الأولية وعلى نحو مستمر؛

(ج) كفالة الفرصة لجميع الأشخاص لتحقيق [صحة جنسية وتناسلية] سليمة والمحافظة عليها، وعلى المجتمع الدولي أن يقوم بتعبئة جميع البحوث الطبية الحيوية الأساسية والاجتماعية والسلوكية والبحوث المتصلة بالبرامج الخاصة [بالصحة التناسلية والجنس].

الإجراءات

٩-١٢ ينبغي للحكومات أن تقوم بمساعدة المجتمع المحلي والوكالات المانحة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي، بتكثيف دعمها للبحوث الأساسية الطبية الحيوية والتطبيقية والتكنولوجية والاكلينيكية والابيديمولوجية وبحوث علم الاجتماع لتعزيز خدمات الصحة التناسلية، بما في ذلك تحسين الوسائل القائمة واستحداث وسائل جديدة [لتنظيم الخصوبة] تلبي احتياجات المستعملين وتكون مقبولة وسهلة الاستخدام ومأمونة، وخالية من الآثار الجانبية الطويلة والقصيرة الأجل والتي لها آثار على الجيل الثاني، وفعالة، ويسهل الحصول عليها، ومناسبة لمختلف الفئات العمرية والثقافية، ولمختلف مراحل الدورة التناسلية. وينبغي أن يجري رصد اختبار وإدخال جميع التكنولوجيات الجديدة بصورة مستمرة لتحاشي سوء الاستعمال المحتمل. وينبغي، على وجه التحديد، أن تتضمن المجالات التي تحتاج الى اهتمام متزايد [الوسائل العازلة، للذكور والإناث، من أجل مراقبة الخصوبة والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وكذلك مبيدات الميكروبات والفيروسات التي قد تحول أو لا تحول دون الحمل.]

١٠-١٢ وينبغي إعطاء أولوية عالية لاستحداث [وسائل جديدة لتنظيم الخصوبة] للرجال. كما ينبغي إجراء بحوث خاصة بشأن العوامل التي تمنع مشاركة الذكور من أجل تشجيعهم على المشاركة وتحمل المسؤولية في تنظيم الأسرة. ولدى إجراء البحوث الخاصة بالصحة [الجنسية والتناسلية]، وذلك لوضع سياسات وبرامج وتكنولوجيات مناسبة لتلبية احتياجاتهم [الجنسية والتناسلية]. وينبغي إعطاء أولوية خاصة

للبحوث المتعلقة بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والبحوث الخاصة بالخصوبة.

١١-١٢ وللتعجيل بتوافر الوسائل الجديدة والمحسنة [لتنظيم الخصوبة]، ينبغي بذل الجهود للزيادة من إشراك الصناعة، بما في ذلك الصناعة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي إيجاد نوع جديد من الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المرأة وجماعات المستهلكين، يعبئ خبرة الصناعة ومواردها ويحمي في الوقت نفسه مصالح الجمهور. وينبغي للوكالات الوطنية لتنظيم استعمال العقاقير والأجهزة أن تشترك بنشاط في جميع مراحل عملية التطوير، وذلك لكفالة الوفاء بجميع المعايير القانونية والأخلاقية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في برامجها البحثية بمعارفها وخبراتها وخبراتها الفنية وأن تشجع نقل التكنولوجيات الملائمة اليها. وينبغي للمجتمع الدولي أن ييسر إنشاء قدرات في مجال الصناعات التحويلية لتوفير [السلع اللازمة لتنظيم الخصوبة] في البلدان النامية، وبصفة خاصة أقلها نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٢-١٢ وينبغي لجميع البحوث المتعلقة بمنتجات [تنظيم الخصوبة والصحة الجنسية والتناسلية] أن تجري بشكل يحترم المعايير الأخلاقية والتقنية والأوضاع الثقافية المقبولة دوليا في مجال بحوث الطب الاحيائي. ويجب إيلاء اهتمام خاص لمراقبة أمان وسائل منع الحمل وآثارها الجانبية بصفة مستمرة. وينبغي لجميع مراحل عملية البحث والتطوير أن تأخذ في اعتبارها نظرة المستعمل، لا سيما المرأة والمنظمات النسائية، الى موضوع البحث.

١٣-١٢ [ويمثل الإجهاض غير المأمون خطرا كبيرا على صحة المرأة وحياتها]. وينبغي تعزيز البحوث الرامية الى فهم وتحسين دراسة محددات الإجهاض العمدي ونتائجه، بما في ذلك آثاره اللاحقة على الخصوبة والصحة التناسلية والعقلية وعلى استعمال وسائل منع الحمل، وكذلك البحوث المتعلقة بعلاج مضاعفات عمليات الإجهاض والرعاية التالية للإجهاض.

١٣-١٢ مكررا ينبغي تعزيز البحوث المتعلقة [بالأساليب الطبيعية لتنظيم الخصوبة] التماسا لتحسين فعالية الإجراءات الرامية الى معرفة لحظة الإباضة خلال دورة الطمث وبعد الإنجاب.

جيم - البحوث الاقتصادية والاجتماعية

أساس العمل

١٤-١٢ استفادت عمليات وضع السياسات والبرامج والأنشطة السكانية وتنفيذها ورصدها وتقييمها، خلال العقود العديدة الأخيرة من نتائج البحوث الاجتماعية والاقتصادية التي فسرت كيف تحدث التغيرات السكانية نتيجة للتفاعلات المعقدة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكيف تؤثر تلك التغيرات بدورها على تلك العوامل. ومع ذلك فإن فهم بعض جوانب هذه التفاعلات لا يزال محدودا والمعرفة معدومة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية، في مجالات ذات صلة بمجموعة من السياسات السكانية والإنمائية وبخاصة المتعلقة بالممارسات المحلية. وواضح أن هناك حاجة الى إجراء بحوث اجتماعية واقتصادية لتمكين البرامج من مراعاة آراء المستفيدين المستهدفين، لا سيما النساء والشباب وغيرهم من الفئات الضعيفة، والاستجابة للاحتياجات المحددة لهذه الفئات والمجتمعات. ويلزم إجراء بحوث عن العلاقات المتبادلة بين العوامل الاقتصادية العالمية أو الإقليمية والعمليات الديموغرافية الوطنية. ولا يمكن تحقيق تحسين نوعية الخدمات إلا حيثما يحدد المستعملون والقائمون على توفير الخدمات كلاهما النوعية المطلوبة وحيثما تشارك المرأة بصورة نشطة في صنع القرار وإيصال الخدمات.

الأهداف

١٥-١٢ تتمثل الأهداف فيما يلي:

(أ) تعزيز البحوث الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية التي تسهم في تصميم البرامج والأنشطة والخدمات التي تستهدف تحسين نوعية الحياة، وتلبية احتياجات الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ولا سيما جميع الفئات التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات(*)؛

(ب) تعزيز استخدام نتائج البحوث لتحسين وضع السياسات وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والمشاريع التي ترمي الى تحسين رفاه الأسر والمعوزين، بغية تحسين نوعيتها وكفاءتها وحساسيتها لاحتياجات مستعمليها، وزيادة القدرات الوطنية والدولية على إجراء تلك البحوث؛

(*) الأطفال والمراهقون والنساء والمسنون والمعوقون والسكان الأصليون، وسكان الريف، وسكان الحضر، والمهاجرون، واللاجئون، والمشردون، وساكنو الأحياء الفقيرة.

(ج) فهم كيفية حدوث [السلوك الجنسي والتناسلي] في مختلف السياقات الاجتماعية - الثقافية، وفهم أهمية ذلك السياق لأغراض تصميم برامج الخدمات وتنفيذها.

الإجراءات

١٦-١٢ ينبغي للحكومات، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، أن تشجع وتعزز البحوث الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية المتعلقة بالسياسات والبرامج السكانية ذات الصلة، بما في ذلك الممارسات المحلية، لا سيما فيما يتعلق بالروابط المتداخلة بين السكان، وتخفيف حدة الفقر، والبيئة، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة.

١٧-١٢ وينبغي أن تكون البحوث الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية جزءا من البرامج والاستراتيجيات السكانية والإنمائية لكي يسترشد بها مديرو البرامج بشأن طرق ووسائل الوصول الى الفئات التي لا تحصل على قدر كاف من الخدمات والاستجابة لاحتياجاتهم. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي أن تكفل البرامج ما يلزم لإجراء بحوث العمليات، وبحوث التقييم، وغيرها من البحوث التطبيقية في مجال العلوم الاجتماعية. وينبغي أن تتسم هذه البحوث بطابع المشاركة. وينبغي إنشاء آليات بهدف ضمان إدماج نتائج البحوث في عملية صنع القرار.

١٨-١٢ وينبغي الاضطلاع ببحوث موجهة نحو السياسات، على الصعيدين الوطني والدولي، في المجالات المهددة بسبب الضغوط السكانية، والفقر، وأنماط الاستهلاك المفرط، وتدمير النظم الإيكولوجية، وتدهور الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص للتفاعلات بين تلك العوامل. كما ينبغي إجراء بحوث على تطوير وتحسين الأساليب المتعلقة بإنتاج الأغذية بصورة مستدامة ونظم زراعة المحاصيل والانتاج الحيواني في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

١٩-١٢ والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المعنية، ووكالات التمويل، والمؤسسات البحثية، مدعوة بإلحاح الى إعطاء أولوية للبحوث المتعلقة بالروابط بين دور المرأة ومركزها والعمليات الديموغرافية والإنمائية. ومن بين مجالات البحث الحيوية تغيير الهياكل الأسرية؛ ورفاه الأسرة؛ والتفاعلات بين الأدوار المتباينة للمرأة والرجل، بما في ذلك استخدامهما للوقت، وإمكانية وصولهما الى السلطة ومراكز صنع القرار، والتحكم في الموارد؛ والمعايير والقوانين والقيم والمعتقدات المتصلة بذلك؛ والنتائج الاقتصادية والديموغرافية لعدم المساواة بين الجنسين. وينبغي إشراك المرأة في جميع مراحل تخطيط البحوث المتعلقة بنوع الجنس كما ينبغي بذل الجهود لتعيين وتدريب مزيد من الباحثات.

٢٠-١٢ ونظرا لما لحركية السكان المكانية من طابع ومدى متغيرين، يلزم على نحو عاجل إجراء بحوث لتحسين فهم أسباب الهجرة والحركية ونتائجهما، سواء أكانت داخلية أم دولية. ويتطلب إرساء هذه البحوث على أسس سليمة بذل جهود خاصة لتحسين نوعية البيانات المتعلقة بمستويات واتجاهات وسياسات الهجرة الداخلية والدولية، وكفالة توفر هذه البيانات في الوقت المناسب وتيسير الحصول عليها.

٢١-١٢ كما يلزم بشكل عاجل إجراء بحوث عن النشاط الجنسي ودور الجنسين وعلاقاتهما المترابطة في مختلف الأوضاع الثقافية، مع التشديد على مجالات مثل الإيذاء، والتمييز، والعنف ضد المرأة؛ وبتر الأعضاء التناسلية، حيثما يمارس ذلك، والسلوك والعادات الجنسية؛ ومواقف الذكر تجاه النشاط الجنسي، والإنجاب، والخصوبة، ودور الأسرة وكل من الجنسين؛ والسلوك القائم على المخاطرة فيما يتصل بالأمراض الذي تنتقل بالاتصال الجنسي وحالات الحمل العرضي؛ وإدراك المرأة والرجل لحاجتهما الى [وسائل تنظيم الخصوبة وخدمات الصحة الجنسية]؛ وأسباب عدم الاستفادة من الخدمات والتكنولوجيات القائمة أو استعمالها بصورة غير فعالة.

٢٢-١٢ وفي ضوء استمرار وجود تفاوتات كبيرة في معدلات الوفيات والاعتلال بين الفئات السكانية الفرعية داخل البلدان، توجد حاجة ملحة الى تكثيف الجهود لدراسة العوامل المتسببة في هذه التفاوتات، بغية العمل على وضع سياسات وبرامج أنجع للتخفيف منها. ومما له أهمية خاصة، أسباب التفاوتات، بما في ذلك التفاوتات بين الجنسين في معدلات الوفيات والاعتلال، لا سيما في سنوات العمر المبكرة والمتقدمة. وينبغي أيضا تركيز الاهتمام على الأهمية النسبية لمختلف العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية في تحديد التفاوتات في معدلات الوفيات بين المناطق والفئات الاجتماعية - الاقتصادية والإثنية. كما يلزم إجراء المزيد من الدراسات على الأسباب والاتجاهات المتعلقة بمعدلات الاعتلال والوفيات في الأمهات وعند الولادة وبين الرضع.

- - - - -